

## أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية في ظل عصر الرقمنة

### دراسة تطبيقية

The impact of activating internal control activities on the  
efficiency and effectiveness of the accounting system at the  
Kuwaiti Ministry of Electricity and Water in the light of the age of  
digitization  
An Empirical Study

إعداد

الباحث/ عايض ظاهر إبراهيم الزند العتيبي

إشراف

أ.د./ شريف محمد علي  
أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة ونائب  
رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب  
جامعة مدينة السادات

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

### مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية وذلك عبر التعرف على واقع أنشطة الرقابة الداخلية وواقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في وزارة الماء والكهرباء الكويتية، والتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع أنشطة الرقابة الداخلية، وواقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بقطاع الشؤون المالية في وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت؛ بينما اشتملت عينة الدراسة على (١٠٠) مراجع داخلي، وقد تبني الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي كمنهج للدراسة، كما استعان بالاستبيان كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: جاء واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية بدرجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (٣,٥٣)، مما يعني أن أنشطة الرقابة الداخلية كانت مطبقة بشكل كبير في وزارة الماء والكهرباء الكويتية، كما جاء واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية بدرجة استجابة عالية وبمتوسط حسابي (٣,٤٤).

الكلمات الرئيسية: الرقابة الداخلية، النظام المحاسبي، وزارة الكهرباء والماء الكويتية

## Abstract

This study aimed to examine and analyze the impact of activating internal control activities on the efficiency and effectiveness of the accounting system at the Kuwaiti Ministry of Electricity and Water through identifying the reality of internal control activities and the reality of the efficiency and effectiveness of the accounting system in the Kuwaiti Ministry of Water and Electricity and investigating the existence of statistically significant differences about the reality of internal control activities and the reality of the efficiency and effectiveness of the accounting system at the Kuwaiti Ministry of Electricity and Water according to demographic variables. The study community consisted of all workers in the financial affairs sector in the Ministry of Electricity and Water in the State of Kuwait, while the study sample included (100) internal auditors. The researcher adopted the inductive and deductive approaches as the study method. He also used the questionnaire as the study tool. The researcher concluded several results including: The reality of the internal control activities in the Kuwaiti Ministry of Water and Electricity came with a high response degree with an arithmetic mean of (3.53), which means that the internal control activities were widely applied in the Kuwaiti Ministry of Water and Electricity. Also, the reality of the efficiency and effectiveness of the accounting system at the Kuwaiti Ministry of Electricity and Water showed a high response degree with an arithmetic mean of (3.44).

**Keywords:** Internal Control, Accounting System, Kuwaiti Ministry of Electricity and Water

## أولاً: الإطار العام للدراسة

### مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

#### ١. أنشطة الرقابة الداخلية:

تُعتبر عملية أنشطة الرقابة الداخلية هي تلك العملية التي تُستخدم عددًا من الوسائل والإجراءات الموضوعية بهدف توفير الضمانات حول الوثائق والبيانات المالية، وترتيبها، وتطبيق سياسات الإدارة، والمحافظة على الأصول والممتلكات ومنع الغش. وسيتم قياس تلك الأنشطة من خلال بعض الطرق التي تتمثل في الاستبيان، والملخص التذكيري، والتقرير الوصفي، وخرائط التدفق.

#### ٢. كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي:

هي ذلك المعدل الذي يتم استخدامه في قياس مدى المدخلات من خلال التعرف على نسب المخرجات بالمقارنة بالمدخلات، أو قياس نسب المنفعة التي تم تحقيقها، والتي ترتبط بالعديد من الموارد المادية والبشرية والمالية.

وتعني كفاءة النظام المحاسبي التصميم الجيد لكفاءة نظم المحاسبية يساهم في تحسين فعالية العمليات وتطويرها وذلك عن طريق توفير المعلومات بالشفافية ووضوح في الوقت المناسب، فالإتجاه لتطوير الإنتاج واتخاذ القرار المناسب في الوقت المطلوب يعتمد على مدى حداثة المعلومات ودقتها عن ما نملكه من المواد الأولية وأماكنها وشحنها واستلامها .

ويتم قياسه من خلال القياس المباشر: والذي يتضمن العمليات التي تصمم بهدف هذا الغرض، وأسلوب القياس غير المباشر: الذي يتمثل في القياس للقيمة عن الطريق الغير مباشر، وأساليب القياس التحكيمية: والذي يتضمن مراجعة القواعد التي تصدر عن تقديرات مسنولي القياس.

كما تعني فاعلية النظام المحاسبي الفعالية والأنشطة التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية والتي تتيح الحصول على المعلومات الملائمة من خلال معالجة البيانات المحاسبية، والتي تتمثل في المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.

ويتم قياسها من خلال المقارنة بين الأهداف المحققة ونسبة تحقيق الأهداف المخططة، كما أن هناك عدة بدائل أخرى لقياس الفاعلية والتي تتمثل في أسلوب العائد والتكلفة، بالإضافة إلى أسلوب القيمة المضافة الذي يعتمد على المقارنة بين نصيب الإدارة في التكاليف وتحقيقها للإيرادات ويساعد هذا الأسلوب على معالجة نظم المعلومات وذلك من خلال التغيير في مستوى إنتاجية الإدارة، كما يعد أسلوب رضا المستخدم هو أحد طرق التي يتم الاعتماد عليها في التعامل مع النظام وذلك من أجل الاستفادة من المعلومات التي يوفرها النظام.

### مقدمة:

تُعتبر الأنظمة المحاسبية الحكومية لدولة الكويت من أهم أدوات الدولة التي يتم استخدامها في إدارة الدولة وتنفيذ أعمالها، حيث يتم الاعتماد على ما يقدّمه النظام المحاسبي من بيانات وأرقام في عملية صنع القرار وإعداد الموازنات الحكومية وصياغة الخطط الإستراتيجية، فالنظام المحاسبي الحكومي الكويتي هو الذي يوفر المعلومات التي تطلبها الجهات الرقابية والتي يتم استخدامها في تنفيذ عمليات الرقابة وبيان مدى توافر عمليات تحصيل الإيرادات الحكومية وعمليات صرف النفقات مع القوانين الناطمة، والتي تؤثر شرعية التحصيل والإنفاق الحكومي (مشاري نادر، ٢٠١٥).

ويجب أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تنسم بالوضوح والثبات، وذلك بهدف تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، كما يجب أن يتضمن النظام المحاسبي أساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات والتأكد من دقتها سلامة التبويب لها، كما يجب أن يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة أدوات داخلية خارجية محددة للدورات المنتسبة لكل عملية من عمليات المؤسسة (أحمد فايد، ٢٠١٥).

كما يساعد تعديل تقنيات الرقابة الداخلية وفقاً لنظام المعلومات المحاسبية في تعزيز قدرة المؤسسات على ضمان دقة المعالجة للمعلومات المالية وزيادة التدابير المتعلقة بالرقابة على فاعلية البيانات المالية، وعند استخدام آليات الرقابة الداخلية بشكل ملائم تزداد فاعلية وكفاءة أساليب التشغيل في المؤسسة والتي تؤدي إلى الموثوقية في المعلومات المالية، كما يدعم نظام المعلومات المحاسبية مديري المؤسسات في اتخاذ القرارات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية (Teru & Hia, 2015).

فالرقابة الداخلية هي النظام التي تتكامل من السياسات والإجراءات والأنشطة، والتي تسعى الإدارة من خلالها لتحقيق أهدافها المنشودة من حماية أصول المؤسسة، والالتزام بالسياسات والقوانين (محمد إبراهيم، ٢٠٢٠). وتساعد الرقابة الداخلية في تحسين الأداء والشفافية والمحاسبية في الإدارة المالية للمؤسسة، ويعزز التوجه الخاص بنظام الرقابة الداخلية نمو الممارسات المتعلقة بالأداء المؤسسي البيروقراطي والأداء المالي فيما يتعلق بنمط التقارير المتعلقة بالأداء والبيانات المالية (Widyaningsih, 2016). فتعتبر الرقابة الداخلية من أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث تمتاز الرقابة الداخلية بالكفاءة والفاعلية ويتم تطبيقها من قِبل الأفراد والإدارة، مما يشكّل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حدٍ ممكن (حامد نور الدين وعمار مريم، ٢٠١٦).

فيتطلب نظام الرقابة الداخلية التعرف على الإجراءات والطرق الموضوعية، والتأكد من أن هذه الطرق والإجراءات يتم استخدامها كما هو مخطط لها (عمار بن عبد الله، ٢٠١٤). وتشمل عناصر الرقابة الداخلية بيئة الرقابة، وتتضمن مجموعة من الوظائف والسلطات والمسؤوليات الموجهة نحو المهام المؤسسية، وتفسير المخاطر الذي يساعد في الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة في حالة عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية (Andrayanti, 2019). كما تشتمل أنشطة الرقابة الداخلية بالوزارات الكويتية على عدة عناصر تتمثل في إجراءات التفويض والموافقات، والالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، والرقابة على

استخدامات الأصول والسجلات، والتحقق، وتسوية أرصدة الحسابات، ومراجعة الأداء التشغيلي، ومراجعة العمليات والأنشطة، والإشراف (بدر لافي، ٢٠١٦).

فالرقابة المالية الداخلية للوزارات الكويتية تتضمن الاهتمام بالمال العام من خلال مراقبة الإيرادات والمصروفات، مما أدى إلى التوسع في دور الدولة في مجال الخدمات العامة وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، حيث أن الرقابة المالية الداخلية تساهم في تحقيق كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي الكويتي فقد استحدثت بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد أسلوباً للرقابة الشاملة يُعرف باسم "الرقابة على عائد الإنفاق المالي"، بينما تعتمد الوزارات الكويتية على أسلوب رقابة مالي داخلي يعتمد على التأكد من سلامة التصرفات المالية واتفاقها مع القوانين واللوائح التي يتم تطبيقها في الدولة (جلال فالج، ٢٠١٧).

### مشكلة الدراسة:

تُعتبر أنشطة الرقابة المالية الداخلية أحد أهم الوسائل التي يتم استخدامها في عمليات الضبط والمحافظة على الأموال العامة للوزارات الكويتية، حيث ازدادت قيمة العجز في موازنة الوزارات الكويتية، وذلك بسبب زيادة الإنفاق، مما لفت انتباه الحكومات إلى ضرورة مراقبة المبالغ المالية التي يتم إنفاقها، وأوجه ومبررات صرف تلك النفقات، والتأكد من عدم المغالاة والإسراف فيها من خلال التركيز على إخضاع عملية الإنفاق الحكومي إلى رقابة فاعلة وصارمة (جلال فالج، ٢٠١٧).

وأكد على ذلك جراح هادي (٢٠١٨) الذي أشار إلى أن الوزارات بدولة الكويت تعاني من ضعف قدرتها على ضبط الإنفاق، مما يتطلب السعي لوضع ضوابط مختلفة ومتداخلة بهدف ضبط الإنفاق في الوزارة وتوجيهه بشكل صحيح نحو المشاريع التي تفيد الأفراد، وهذه الضوابط بمجموعها تشكل نظام الرقابة الداخلية. وتواجه نظم المحاسبة الكويتية العديد من المشكلات والتي أشارت إليها دراسة مشاري سعد (٢٠١٧) بأن من المشكلات التي تواجه نظام المحاسبة في الكويت هو فقدان أصول الأوراق، كما أنه لا توجد قاعدة بيانات مالية محاسبية مركزية تتيح تضافر جهود الجهات المكلفة بعملية الرقابة كوحدة الرقابة الداخلية وديوان المحاسبة الكويتي والمراقبين الماليين مما أوجد فجوة وبعداً في المعلومات التي توفرها الأنظمة المحاسبية الحكومية لغايات الرقابة الحكومية، مما أوجد ذلك حالة من عدم اليقين بأن أهداف الرقابة الداخلية يتم تحقيقها بصورة فعالة.

كما لاحظت دراسة عبد الله فهد (٢٠١١) التي تم تطبيقها في دولة الكويت بأن النظام المحاسبي يعاني من الخلل والقصور في بعض الجوانب التي تجعله غير قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية الراهنة، مما يتطلب محاولة إيجاد آليات جديدة تتعلق بالنظام المحاسبي، حتى تمكنه من مواكبة التطورات التي اجتاحت العالم في القرن الحادي والعشرين.

كما تواجه بعض الوزارات مشكلات في النظام المحاسبي المتبع داخلها، وهذا ما أكدت عليه دراسة جلال الدين سليمان (٢٠١٥) بأن الوزارات تواجه صعوبات تتعلق بالنظم المحاسبية المتبعة بداخلها، كعدم تجانس المخرجات وتعددتها، مما ينعكس بدوره على صعوبة القياس المادي للمخرجات، كما أن الخدمات المباشرة بين الإدارة والمستفيدين تواجه العديد من الصعوبات التي تؤدي إلى عدم الرضا عن الخدمات التي يتم تقديمها لهم، كما ظهر سوء في تخزين المستندات الورقية وصعوبة البحث فيها واسترجاع المعلومات السابقة، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المتبع لا يوفر المعلومات اللازمة لتقييم كفاءة وفاعلية الأداء، كما أن هناك نقصاً في السندات التي تتعلق بالنظام المحاسبي.

كما يعاني النظام المحاسبي داخل الوزارات بالكويت من ضعف نظام الرقابة الداخلية، وعدم ممارسة عملية التدقيق على الفواتير والاقتصارات على أعمال على التحقق من الموافقات والتمديدات الصادرة، وضعف إجراءات الرقابة على المصروفات، وضعف الناظم الإلكتروني الخاص بإصدار التقارير المهمة والتي تشتمل على الملف المالي (هاجر عبد الحميد ومرعي حسن، ٢٠٢١).

هذا وأشارت دراسة يوسف محمد (٢٠٢٠) بأن هناك قصور في أداء بعض العاملين بالمؤسسات الحكومية الكويتية التي تتعلق بالمحاسبة، كما أن هناك بعض المخالفات التي ترصدها تقارير المحاسبة الكويتية بالمؤسسات والتي تتعلق بالأموال المالية والتزام الجهات بالضوابط وفق الخطة التنموية ومعايير الحوكمة المؤسسية.

### ويمكن طرح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١. ما واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية؟
٢. ما واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية؟
٣. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية؟

### الدراسات السابقة:

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة، والتي سعى الباحث إلى الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجه؛ هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأسيس إطاره النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

### أولاً: الدراسات العربية:

#### • دراسة (محمد إبراهيم، ٢٠٢٠):

**بعنوان** "مدى فاعلية الأنشطة الرقابية الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية: من وجهة نظر مفتشي ديوان الرقابة المالية والإدارية". وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المفتشين في ديوان الرقابة المالية والإدارية، واشتملت على (٣٣) موظفاً وموظفة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية بغزة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة، والحد من الاحتيال المالي لدى الوحدات الحكومية بقطاع غزة، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية تعزى لمتغيرات الدراسة، وقد استعان الباحث بالاستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. جاءت فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية مطبقة في الوحدات الحكومية بغزة بدرجة كبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

٢. حيث جاء في الترتيب الأول عبارة تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وجاء في الترتيب الأخير عبارة تضع إدارات الوحدات الحكومية عقوبات رادعة للموظفين الذين يقومون بتجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم، ووجود علاقة ارتباطية قوية وطردية بين أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة والحد من الاحتيال المالي لدى الوحدات الحكومية بقطاع غزة.

#### • دراسة (علي طه وحياة عطا، ٢٠٢٠):

**بعنوان** "تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية". وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين والمديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية، واشتملت على (٣٥) فرداً، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية، والتعرف على إسهامات الرقابة الإستراتيجية على الإدارة المالية، وقد استعان الباحثان بالاستبانة، وتم حساب اختبار (one sample t-test) للعينة الواحدة، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. جاء معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية مرتفعاً جداً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ لما لها من التأثير الأكبر في تحسين جودة التقارير المالية، ويليها تطبيق حوكمة الرقابة الداخلية.

٢. وجاء في الترتيب الأخير تطبيق الرقابة الإستراتيجية، ويتجلى وجود المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية في التوسع المستمر في تكنولوجيا المعلومات، ونقص الكفاءات الفنية المتخصصة، ونقص البرامج التدريبية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في مجال المؤسسات غير الهادفة للربح.

• دراسة (رغد موفق، ٢٠١٩):

**بغنوان** "أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في ظل تقنيات نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". وقد تم تطبيق الدراسة على موظفي الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واشتملت عينة الدراسة على (١٠٣) موظف، وهدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والتعرف على درجة توافر نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والكشف عن وجود علاقة بين مجالات الرقابة الداخلية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد استعانت الباحثة بالاستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. جاء توافر الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
٢. وجود علاقة ارتباطية وموجبة بين مجالات الرقابة الداخلية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.



ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Sumaryati et al., 2020):

**بمعنوان** "نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وكفاءة الموارد البشرية وجودة البيانات المالية للحكومة المحلية في اندونيسيا" وقد اشتملت عينة الدراسة على (١٠٦) من العاملين في القسم المالي للمؤسسات العامة المحلية في منطقة جافا في إندونيسيا، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وكفاءة الموارد البشرية على جودة البيانات المالية للمؤسسات الحكومية المحلية في إندونيسيا، وتم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد للكشف عن أثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية وكفاءة الموارد البشرية على جودة البيانات المالية في المؤسسات العامة الإندونيسية، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. وجود تأثير لكفاءة الموارد البشرية على جودة البيانات المالية في المؤسسات العامة.
٢. في حين لا يوجد تأثير لتطبيق نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية في المؤسسات العامة.

دراسة (Yusuf & Kanji, 2020):

**بمعنوان** "تأثير التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية" وقد اشتملت عينة الدراسة على (٤٠) من العاملين في شركة بي تي كارس لتجارة السيارات في إندونيسيا، وهدفت الدراسة إلى بحث وتحليل تأثير أنظمة المراجعة الداخلية والمعلومات المحاسبية على كفاءة الرقابة الداخلية في شركة بي تي كارس لتجارة السيارات في إندونيسيا، وتم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي لبحث تأثير المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. وجود تأثير إيجابي ذي دلالة لنظام المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية الرقابة الداخلية.
٢. ويساعد نظام الرقابة الداخلية الفعال في إنتاج التقارير المالية ذات الجودة العالية التي يتم استخدامها في اتخاذ القرار.

دراسة (Wassie, 2019):

**بمعنوان** "تأثير نظام المحاسبية الفعال على تجارة الاستيراد والتصدير في إثيوبيا: الحالة الخاصة بشركة أنبيسة المساهمة للأحذية" وقد اشتملت عينة الدراسة على (٥١) من المحاسبين والعاملين في الإدارة العليا في شركة أنبيسا لاستيراد وتصدير الأحذية في إثيوبيا، وهدفت الدراسة إلى بحث دور النظام المحاسبي الفعال في تجارة الاستيراد والتصدير في شركة أنبيسا شوز شير في إثيوبيا، وتم الاعتماد على اختبار مربع كاي للتعرف على ما إذا كانت مبادئ وإجراءات النظام المحاسبي يتم تطبيقها بشكل فعال في شركة أنبيسا في إثيوبيا، ومن أهم نتائج الدراسة:

١. أن النظام المحاسبي الفعال يلعب دوراً مهماً في تجارة التصدير والاستيراد في الشركة.
٢. وعدم وجود تأثير ذي دلالة للمهنة والمستوى التعليمي والخبرة العملية لدى المحاسب على تطبيق النظام المحاسبي الفعال في المؤسسة.
٣. ويلعب النظام المحاسبي الفعال دوراً حيوياً في الأنشطة التجارية التي يتم تنفيذها والأداء الشامل للمؤسسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

٧. من زاوية المجال: تمت أغلب الدراسات على دول أوروبية وبعض الدول العربية، وبالنسبة لدولة الكويت فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات بها إلا أنه لا توجد دراسة تناولت أثر أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية، لذا تناول الباحث هذا الموضوع لسد الفجوة الموجودة في دولة الكويت.
٨. من زاوية هدف الدراسة: استهدفت أغلب الدراسات:
  - التعرف على أنشطة الرقابة الداخلية.

- تأثير الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي.
- قياس كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي.

١. من زاوية اختبار الفروض: أغلب الدراسات اختبرت الفروض من خلال القيام بالاختبارات التالية اختبار (t-test) للتعرف على الفروق الإحصائية، اختبار Kolmogorov Smirnov test كولموغوروف-سميرنوف، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ، واستخدام اختبار Man-Whitney، واختبار كاي تربيع chi-square، واختبار تحليل الارتباط المتعدد، وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية، واختبار كروسكال واليس، والتكرارات والنسب المئوية، واختبار (One-Sample T-Test)، وتحليل الانحدار (Regression Analysis)، ثم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ ولكن تم التركيز على استخدام تحليل الانحدار البسيط الخطي لتوضيح مدى تأثير المتغير المستقل على التابع، وهذا ما تم التركيز عليه في القيام بالدراسة الإحصائية.

٢. ومن ثم تقوم هذه الدراسة بمحاولة سد هذه الفجوة البحثية فيما يتعلق بالآتي:

- التعرف على واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية.
- التعرف على واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
- التعرف على مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
- التحقق من مدى تأثير المتغيرات الديمغرافية في أنشطة الرقابة الداخلية بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
- التحقق من مدى تأثير المتغيرات الديمغرافية في كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.

#### أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية.
٢. التعرف على واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
٣. التعرف على مدى أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي
٤. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية.
٥. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية.

#### فروض الدراسة:

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي.
٢. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية للالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية باختلاف المتغيرات الديمغرافية للمراجعين الداخليين.
٣. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية النظام المحاسبي باختلاف المتغيرات الديمغرافية للمراجعين الداخليين.



### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصر تطبيق الدراسة على وزارة الماء والكهرباء الكويتية.
- الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على قياس أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميته من أنه يتم تطبيقه على وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت، وهي إحدى الوزارات التي تقوم بتنفيذ الأعمال الحكومية ضمن المخصصات المالية المحددة مسبقاً مما يجعل دراسة تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية ذات أهمية كبيرة لهذه الوزارة وباقي الوزارات بدولة الكويت.

ويمكن تناول أهمية الدراسة كما يلي:

#### ١. الأهمية العلمية:

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية التعرف على أنشطة الرقابة الداخلية بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول أثر أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.
- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.

#### ٢. الأهمية العملية:

- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول العلاقة بين الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي في وزارتي الكهرباء والماء بدولة الكويت.
- يؤمل أن تلفت الدراسة الحالية أنظار المراجعين الداخليين بوزارتي الكهرباء والماء بالكويت إلى ضرورة التعرف على أنشطة الرقابة الداخلية.
- يؤمل أن توجه الدراسة الحالية أنظار المسؤولين بوزارة الكهرباء ووزارة الماء بدولة الكويت إلى الاهتمام بتطبيق أنشطة الرقابة الداخلية لتحسين النظام المحاسبي.

## ثانياً: الدراسة التطبيقية

### منهج الدراسة:

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي:

١. **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال الدراسة التحليلية للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، بهدف التعرف على أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء بالكويت، فقد عرّفت زينب صالح (٢٠١٤) المنهج الاستقرائي بأنه المنهج الذي يسير عكس اتجاه المنهج الاستنباطي، فهو ينتقل من الخاص للعام، فهو يشير إلى التتبع في التدبير العقلاني لكل ما تم قراءته سواء بالنظر أو بالنطق.

٢. **المنهج الاستنباطي:** يعتمد هذا المنهج على نتائج الدراسة الميدانية لوزارة الكهرباء والماء الكويتية، وذلك بهدف التعرف على مدى التزام وزارة الماء والكهرباء الكويتية بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية، فقد عرّف محمد أحمد (٢٠١٩) المنهج الاستنباطي بأنه المنهج الذي تسير فيه الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك بهدف الاستدلال في تفسير الظواهر، حيث يقوم المنهج الاستنباطي على التأمل والاستنتاج منطقيًا من أفكار وتصورات مسبقة، وبالتالي فنقوم عملية الاستدلال على الوصول إلى نتائج مهمة تتعلق بالظاهرة أو موضوع الدراسة بناءً على بعض القواعد المنطقية.

### مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين بقطاع الشؤون المالية في وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت والبالغ عددهم (١٥١٣)، وقد تم توزيع الاستبانات على (١٠٠) فرداً واشتملت عينة الدراسة على (٩٣) فرداً بواقع (93%) من الأفراد الذين وزعت عليهم الاستبانة.

### الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، اختبار تحليل الانحدار الخطي، تحليل التباين الأحادي معادلة المدى: بحيث تعطي الدرجة منخفضة جداً (١)، منخفضة (٢)، متوسطة (٣)، عالية (٤)، عالية جداً (٥)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناءً على ما يلي:

طول الفئة =  $\frac{\text{الحد الأعلى الحد الأدنى} - 1}{\text{عدد المستويات}}$  =  $\frac{1 - 0}{5}$  = ٠,٨٠، حيث يتبين أنه من ١ إلى أقل من ١,٨٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة جداً)، من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة)، من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠ تمثل درجة استجابة (متوسطة)، ومن ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ تمثل درجة استجابة (عالية).

### نتائج الأسئلة والفروض

القسم الأول: الإجابة على أسئلة الدراسة:

١- عرض وتحليل نتائج السؤال الأول، والذي نص على: ما واقع أنشطة الرقابة الداخلية

في وزارة الماء والكهرباء الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول، ومن ثم ترتيب أبعاد هذا المحور تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الرتبة
١	البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.	3.44	1.060	عالية	8
٢	البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملازم بين المهام الوظيفية.	3.56	.965	عالية	3

3	البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.	3.67	.950	عالية	1
4	البعد الرابع: التحقق.	3.54	.972	عالية	4
5	البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.	3.51	1.004	عالية	5
6	البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.	3.50	.900	عالية	7
7	البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.	3.51	1.044	عالية	6
8	البعد الثامن: الإشراف.	3.58	.960	عالية	2
--	المتوسط العام	3.53	.853	عالية	--

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: (واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية) قد جاء بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (.853). وبدرجة استجابة (عالية)، وقد جاء في الترتيب الأول البعد الثالث (الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات) بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (.950). وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الثاني البعد الثامن (الإشراف) بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (.960). وبدرجة استجابة (عالية)، بينما جاء في الترتيب الأخير البعد الأول (إجراءات التفويض والموافقات) بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (1.060) وبدرجة استجابة (عالية).

وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة محمد إبراهيم (٢٠٢٠)، التي توصلت إلى أن فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية جاءت مطبقة في الوحدات الحكومية بدرجة كبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

١- عرض وتحليل نتائج السؤال الثاني والذي نص على: ما واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني، ومن ثم ترتيب أبعاد هذا المحور تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، وبيّن ذلك الجدول التالي: جدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الثاني: واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الرتبة
١	البعد الأول: الوثائق	3.43	.896	عالية	3
٢	البعد الثاني: السجلات	3.49	1.153	عالية	1
٣	البعد الثالث: التقارير	3.44	.893	عالية	2
٤	البعد الرابع: الأفراد	3.40	1.102	عالية	4
--	المتوسط العام	3.44	.820	عالية	--

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية قد جاء بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (.820). وبدرجة استجابة (عالية)، وقد جاء في الترتيب الأول البعد الثاني (السجلات)، بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.153) وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الثاني البعد الثالث (التقارير) بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (.893). وبدرجة استجابة (عالية)، بينما جاء في الترتيب الأخير البعد الرابع (الأفراد) بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.102) وبدرجة استجابة (عالية).

القسم الثاني: نتائج اختبارات الفروض الإحصائية  
أولاً: التحقق من صحة الفرضية الأولى التي نصت على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي؛ وللتحقق من صحة الفرض فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٣) أثر تنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي

القرار	مستوى الدلالة	F	R <sup>2</sup>	R	المتغير المستقل
دال	.000 <sup>b</sup>	375.689	.805	.897 <sup>a</sup>	البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.
دال	.000 <sup>b</sup>	114.026	.556	.746 <sup>a</sup>	البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية.
دال	.000 <sup>b</sup>	75.279	.453	.673 <sup>a</sup>	البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.
دال	.000 <sup>b</sup>	120.983	.571	.755 <sup>a</sup>	البعد الرابع: التحقق.
دال	.000 <sup>b</sup>	331.111	.784	.886 <sup>a</sup>	البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.
دال	.000 <sup>b</sup>	45.282	.332	.576 <sup>a</sup>	البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.
دال	.000 <sup>b</sup>	57.858	.389	.623 <sup>a</sup>	البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.
دال	.000 <sup>b</sup>	105.632	.537	.733 <sup>a</sup>	البعد الثامن: الإشراف.

يتبين من نتائج الجدول ما يلي:

- أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات (897). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>).
  - وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية (746). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>).
  - وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات (673). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>).
  - وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الرابع: التحقق (755). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>). وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات (886). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>). وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي (576). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>).
  - وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة (623). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>). وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثامن: الإشراف والموافقات (733). بمستوى دلالة (0.000<sup>b</sup>).
- يمكن تفسير ذلك بأن أنشطة الرقابة الداخلية تساعد على زيادة كفاءة النظام المحاسبي، فكلما كانت أنشطة الرقابة دقيقة وتتميز بالنزاهة والشفافية والدقة في العمليات الإدارية والإجراءات التشغيلية كافة وتتمتع

بالإشراف الدقيق على العاملين كافة أدى هذا إلى كفاءة وفعالية النظام المحاسبي، وجودة السجلات والتقارير، وضمان عدم التلاعب بها، ودقة أداء العاملين للوظائف والعمليات التي يقومون بها كافة. ثانياً: التحقق من صحة الفرضية الثانية التي نصت على: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية للالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية باختلاف المتغيرات الديموغرافية للمراجعين الداخليين؛ وللتحقق من صحة الفرض فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test)، واختبار شيفيه (Scheffe) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ. الفروق الإحصائية باختلاف متغير النوع:  
الجدول رقم (٤) نتائج اختبار (ت) (T-test) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية طبقاً لمتغير النوع

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.	ذكر	64	3.50	1.026	.800	91	.426	غير دالة
	أنثى	29	3.31	1.138				
البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملانم بين المهام الوظيفية.	ذكر	64	3.57	.968	.156	91	.876	غير دالة
	أنثى	29	3.54	.974				
البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.	ذكر	64	3.64	.938	-.373	91	.710	غير دالة
	أنثى	29	3.72	.990				
البعد الرابع: التحقق.	ذكر	64	3.54	1.004	.021	91	.983	غير دالة
	أنثى	29	3.53	.913				
البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.	ذكر	64	3.59	.931	1.226	91	.224	غير دالة
	أنثى	29	3.32	1.145				
البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.	ذكر	64	3.42	.858	-1.349	91	.181	غير دالة
	أنثى	29	3.69	.975				
البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.	ذكر	64	3.41	1.002	-1.310	91	.194	غير دالة
	أنثى	29	3.72	1.121				
البعد الثامن: الإشراف.	ذكر	64	3.57	1.004	-.074	91	.942	غير دالة
	أنثى	29	3.59	.872				
المتوسط العام	ذكر	64	3.52	.852	-.122	91	.903	غير دالة
	أنثى	29	3.54	.868				

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (النوع) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كلٍّ من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملانم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف والمتوسط العام). ويمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (النوع) إلى أن الذكور والإناث يعملون في الوزارة على حدٍ سواء، ويدركون أنشطة الرقابة الداخلية بشكل متقارب نتيجة وضوحها بشكل كبير.

ب. الفروق الإحصائية باختلاف متغير العمر:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير العمر، ويوضح نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (٥) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية طبقاً لمتغير العمر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.	بين المجموعات	2.448	3	.816	.720	.543
	داخل المجموعات	100.832	89	1.133		
	المجموع	103.280	92	--		
البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية.	بين المجموعات	1.088	3	.363	.382	.766
	داخل المجموعات	84.533	89	.950		
	المجموع	85.621	92	--		
البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.	بين المجموعات	2.061	3	.687	.755	.522
	داخل المجموعات	80.959	89	.910		
	المجموع	83.020	92	--		
البعد الرابع: التحقق.	بين المجموعات	3.711	3	1.237	1.324	.272
	داخل المجموعات	83.157	89	.934		
	المجموع	86.868	92	--		
البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.	بين المجموعات	1.140	3	.380	.369	.776
	داخل المجموعات	91.666	89	1.030		
	المجموع	92.806	92	--		
البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.	بين المجموعات	.579	3	.193	.233	.873
	داخل المجموعات	73.864	89	.830		
	المجموع	74.443	92	--		
البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.	بين المجموعات	.227	3	.076	.067	.977
	داخل المجموعات	99.978	89	1.123		
	المجموع	100.205	92	--		
البعد الثامن: الإشراف.	بين المجموعات	4.139	3	1.380	1.521	.214
	داخل المجموعات	80.709	89	.907		
	المجموع	84.848	92	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	1.392	3	.464	.630	.597
	داخل المجموعات	65.488	89	.736		
	المجموع	66.880	92	--		



### يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير (العمر) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف والمتوسط العام).
- ويمكن تفسير عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير العمر في أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية إلى أن الأنشطة السياسية الرقابية التي تنتهجها الوزارة واضحة للعاملين بها على اختلاف أعمارهم كافة.

### ج. الفروق الإحصائية باختلاف متغير المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير المؤهل، ويوضح نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (٦) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية طبقاً لمتغير المؤهل

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.	بين المجموعات	3.270	2	1.635	1.472	.235
	داخل المجموعات	100.010	90	1.111		
	المجموع	103.280	92	--		
البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية.	بين المجموعات	2.269	2	1.134	1.225	.299
	داخل المجموعات	83.352	90	.926		
	المجموع	85.621	92	--		
البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.	بين المجموعات	3.106	2	1.553	1.749	.180
	داخل المجموعات	79.914	90	.888		
	المجموع	83.020	92	--		
البعد الرابع: التحقق.	بين المجموعات	2.695	2	1.348	1.441	.242
	داخل المجموعات	84.173	90	.935		
	المجموع	86.868	92	--		
البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.	بين المجموعات	1.495	2	.747	.737	.482
	داخل المجموعات	91.312	90	1.015		
	المجموع	92.806	92	--		
البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.	بين المجموعات	2.961	2	1.480	1.864	.161
	داخل المجموعات	71.482	90	.794		
	المجموع	74.443	92	--		
البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.	بين المجموعات	3.382	2	1.691	1.572	.213
	داخل المجموعات	96.823	90	1.076		

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الثامن: الإشراف.	المجموع	100.205	92	--	1.561	.215
	بين المجموعات	2.845	2	1.423		
	داخل المجموعات	82.003	90	.911		
المتوسط العام	المجموع	84.848	92	--	1.490	.231
	بين المجموعات	2.144	2	1.072		
	داخل المجموعات	64.736	90	.719		
	المجموع	66.880	92	--		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير المؤهل حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف والمتوسط العام).
- ويمكن تفسير عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير (المؤهل) إلى أن إستراتيجيات وسياسات الرقابة الداخلية التي تنتهجها الوزارة يستطیع العاملین كافة إدراكها على اختلاف مؤهلاتهم العلمية، حيث أن المؤهلات العلمية ترتبط أكثر بالدراسة النظرية وليس بالخبرة العملية على أرض الواقع.

د. الفروق الإحصائية باختلاف متغير سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويوضح نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (٧) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات.	بين المجموعات	2.878	3	.959	.850	.470
	داخل المجموعات	100.402	89	1.128		
	المجموع	103.280	92	--		
البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية.	بين المجموعات	1.120	3	.373	.393	.758
	داخل المجموعات	84.501	89	.949		
	المجموع	85.621	92	--		
البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات.	بين المجموعات	1.441	3	.480	.524	.667
	داخل المجموعات	81.579	89	.917		
	المجموع	83.020	92	--		
البعد الرابع: التحقق.	بين المجموعات	2.052	3	.684	.718	.544
	داخل المجموعات	84.816	89	.953		

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المجموع	86.868	92	--		
البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات.	بين المجموعات	1.376	3	.459	.446	.720
	داخل المجموعات	91.431	89	1.027		
	المجموع	92.806	92	--		
البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي.	بين المجموعات	1.828	3	.609	.747	.527
	داخل المجموعات	72.615	89	.816		
	المجموع	74.443	92	--		
البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة.	بين المجموعات	1.960	3	.653	.592	.622
	داخل المجموعات	98.244	89	1.104		
	المجموع	100.205	92	--		
البعد الثامن: الإشراف.	بين المجموعات	1.684	3	.561	.601	.616
	داخل المجموعات	83.164	89	.934		
	المجموع	84.848	92	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	1.096	3	.365	.494	.687
	داخل المجموعات	65.784	89	.739		
	المجموع	66.880	92	--		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف والمتوسط العام).
- ويمكن تفسير عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) إلى أن العاملين ذوي الخبرات المختلفة كافة قد لمسوا مدى تطبيق الرقابة الداخلية نتيجة ارتفاعها ووضوحها بشكل كبير.

ثالثاً: عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرض الثالث الذي نص على: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية النظام المحاسبي باختلاف المتغيرات الديموجرافية للمراجعين الداخليين؛ وللتحقق من صحة الفرض فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test)، واختبار شيفيه (Scheffe) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ. الفروق الإحصائية باختلاف متغير النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير النوع، ويوضح نتائجه الجدول التالي:

الجدول رقم (٨) نتائج اختبار (ت) (T-test) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي طبقاً لمتغير النوع

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
البعد الأول: الوثائق	ذكر	64	3.52	.822	1.425	91	.158	غير دالة
	أنثى	29	3.23	1.031				
البعد الثاني: السجلات	ذكر	64	3.59	1.204	1.169	91	.245	غير دالة
	أنثى	29	3.29	1.022				
البعد الثالث: التقارير	ذكر	64	3.53	.817	1.474	91	.144	غير دالة
	أنثى	29	3.24	1.029				
البعد الرابع: الأفراد	ذكر	64	3.51	1.140	1.527	91	.130	غير دالة
	أنثى	29	3.14	.981				
المتوسط العام	ذكر	64	3.53	.808	1.711	91	.091	غير دالة
	أنثى	29	3.22	.819				

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (النوع) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، المتوسط العام).
- ويمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع في كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي إلى أن الذكور والإناث يطلعون على السجلات والتقارير والوثائق نفسها وينالون التنمية المهنية نفسها مما يجعل الذكور والإناث يدركون مدى كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي على حد سواء.

ب. الفروق الإحصائية باختلاف متغير العمر:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير العمر، ويوضح نتائجه الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي طبقاً لمتغير العمر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية	الدلالة
البعد الأول: الوثائق	بين المجموعات	2.003	3	.668	.826	.483
	داخل المجموعات	71.913	89	.808		
	المجموع	73.916	92	--		
البعد الثاني: السجلات	بين المجموعات	1.545	3	.515	.379	.768
	داخل المجموعات	120.813	89	1.357		
	المجموع	122.358	92	--		
البعد الثالث: التقارير	بين المجموعات	1.989	3	.663	.826	.483
	داخل المجموعات	71.439	89	.803		
	المجموع	73.428	92	--		
البعد الرابع: الأفراد	بين المجموعات	2.830	3	.943	.771	.513

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	108.836	89	1.223		
	المجموع	111.665	92	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	.956	3	.319	.465	.707
	داخل المجموعات	60.943	89	.685		
	المجموع	61.899	92	--		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير (العمر) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).
- يمكن تفسير عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير (العمر) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي إلى أن ذوي الأعمار المختلفة كافة يدركون مدى كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي السائد في الوزارة نتيجة لوضوحه وأنهم على مدى حياتهم قد لمسوا العديد من التغييرات في الأنظمة المحاسبية ولكن النظام الحالي هو الأفضل من وجهة نظرهم.

#### ج. الفروق الإحصائية باختلاف متغير المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية وفقاً لمتغير المؤهل، ويوضح نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (10) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي طبقاً لمتغير المؤهل

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الوثائق	بين المجموعات	2.188	2	1.094	1.373	.259
	داخل المجموعات	71.728	90	.797		
	المجموع	73.916	92	--		
البعد الثاني: السجلات	بين المجموعات	3.099	2	1.549	1.169	.315
	داخل المجموعات	119.260	90	1.325		
	المجموع	122.358	92	--		
البعد الثالث: التقارير	بين المجموعات	2.020	2	1.010	1.273	.285
	داخل المجموعات	71.408	90	.793		
	المجموع	73.428	92	--		
البعد الرابع: الأفراد	بين المجموعات	2.785	2	1.392	1.151	.321
	داخل المجموعات	108.881	90	1.210		
	المجموع	111.665	92	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	1.657	2	.828	1.237	.295
	داخل المجموعات	60.242	90	.669		
	المجموع	61.899	92	--		

### يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير المؤهل حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).
- يمكن تفسير عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير (المؤهل) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي إلى أن ذوي المؤهلات المختلفة كافة قد درسوا العديد من النظم المحاسبية مما يجعلهم أكثر قدرة على الحكم على كفاءة وفعالية النظام المحاسبي، وقد تختلف رؤيتهم نتيجة تدرجهم في المستوى العلمي ولكنهم جميعًا اتفقوا على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي الحالي لما لمسوه من تميز في الوثائق والسجلات والتقارير والأفراد.
- وهذا ما يتفق جزئيًا مع دراسة Wassie (2019) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة للمستوى التعليمي لدى المحاسب على تطبيق النظام المحاسبي الفعال.

### د. الفروق الإحصائية باختلاف متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي طبقًا لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: الوثائق	بين المجموعات	2,265	3	.755	.938	.426
	داخل المجموعات	71,650	89	.805		
	المجموع	73,916	92	--		
البعد الثاني: السجلات	بين المجموعات	1,529	3	.510	.375	.771
	داخل المجموعات	120,830	89	1,358		
	المجموع	122,358	92	--		
البعد الثالث: التقارير	بين المجموعات	1,981	3	.660	.823	.485
	داخل المجموعات	71,447	89	.803		
	المجموع	73,428	92	--		
البعد الرابع: الأفراد	بين المجموعات	2,842	3	.947	.775	.511
	داخل المجموعات	108,823	89	1,223		
	المجموع	111,665	92	--		
المتوسط العام	بين المجموعات	1,244	3	.415	.609	.611
	داخل المجموعات	60,655	89	.682		
	المجموع	61,899	92	--		

### يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).
- يمكن تفسير ذلك بأن ذوي الخبرات المختلفة كافة قد اتفقوا بالرغم مما اكتسبوه من خبرة عملية متفاوتة في المجال الحالي على كفاءة وفعالية النظام المحاسبي الحالي لاقتناعهم بتميز هذا النظام المطبق بالوزارة.



- وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة Wassie (2019) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة للخبرة العملية لدى المحاسب على تطبيق النظام المحاسبي الفعال.

### النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً: نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية؟ تبين ما يلي:

- أن المتوسط العام للمحور الأول: واقع أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية قد جاء بمتوسط حسابي (3.53)، وانحراف معياري (0.853)، وبدرجة استجابة (عالية).
- وقد جاء المتوسط العام للبعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.44)، وانحراف معياري (1.060).
- وقد جاء المتوسط العام للبعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.56)، وانحراف معياري (0.965).
- أن المتوسط العام للبعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.67)، وانحراف معياري (0.950).
- أن المتوسط العام للبعد الرابع: التحقق جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.54)، وانحراف معياري (0.972).
- أن المتوسط العام للبعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.51)، وانحراف معياري (1.004).
- أن المتوسط العام للبعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.50)، وانحراف معياري (0.900).
- أن المتوسط العام للبعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.51)، وانحراف معياري (1.044).
- أن المتوسط العام للبعد الثامن: الإشراف جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.58)، وانحراف معياري (0.960).

ثانياً: نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية؟ تبين ما يلي:

- أن المتوسط العام للمحور الثاني: واقع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية قد جاء بمتوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (0.820)، وبدرجة استجابة (عالية).
- أن المتوسط العام للبعد الأول: الوثائق جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.43)، وانحراف معياري (0.896).
- أن المتوسط العام للبعد الثاني: السجلات جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.49)، وانحراف معياري (1.153).
- أن المتوسط العام للبعد الثالث: التقارير جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.44)، وانحراف معياري (0.893).
- أن المتوسط العام للبعد الرابع: الأفراد جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.40)، وانحراف معياري (1.102).

ثالثاً: نتائج الفرض الأول الذي نص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي:

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات (897). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية (746). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات (673). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الرابع: التحقق (755). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات (886). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي (576). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة (623). بمستوى دلالة (0.000b).

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي، حيث بلغت قيمة (R) في البعد الثامن: الإشراف والموافقات (733). بمستوى دلالة (0.000b).

رابعاً: نتائج الفرض الثاني الذي نص على: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية للالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية باختلاف المتغيرات الديموجرافية للمراجعين الداخليين:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير (النوع) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير العمر حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة

الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (المؤهل) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) حول الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية في وزارة الماء والكهرباء الكويتية في كل من (البعد الأول: إجراءات التفويض والموافقات، البعد الثاني: الالتزام بالفصل الملائم بين المهام الوظيفية، البعد الثالث: الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، البعد الرابع: التحقق، البعد الخامس: تسوية أرصدة الحسابات، البعد السادس: مراجعة الأداء التشغيلي، البعد السابع: مراجعة العمليات والأنشطة، البعد الثامن: الإشراف، والمتوسط العام).

خامساً: نتائج الفرض الثالث الذي نص على: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية النظام المحاسبي باختلاف المتغيرات الديموجرافية للمراجعين الداخليين:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (النوع) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (العمر) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (المؤهل) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) حول كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في كل من (البعد الأول: الوثائق، البعد الثاني: السجلات، البعد الثالث: التقارير، البعد الرابع: الأفراد، والمتوسط العام).

#### سادساً: توصيات الدراسة:

- ضرورة تطوير أنظمة المراقبة الداخلية بشكل مستمر ودوري بوزارة الكهرباء والماء الكويتية لضمان فاعليتها.

- توفير برامج تدريبية للعاملين بوزارة الكهرباء والماء الكويتية لتنمية الكفاءات والمهارات المتخصصة في المجال المحاسبي.

- ضرورة تحديد اللوائح والقوانين التي تنظم الرقابة الداخلية وتفويض السلطات بوزارة الكهرباء والماء الكويتية.

- الاستفادة من الخبرات العالمية في الاعتماد على الإجراءات الرقابية السائدة بالوزارة التي تعزز النظام المحاسبي للوزارة.

- الاهتمام بالتقييم المستمر للتعرف على أوجه الضعف والقوة للأنظمة الرقابية وبالتالي معالجتها.

- ضرورة توفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تساعد في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بالوزارة.

- عقد الوزارة للندوات لتوعية العاملين بطرق تعزيز كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي
- عقد الوزارة اجتماعات دورية للإشراف على خطط العمل.
- سابعاً: مقترحات الدراسة: عمل دراسات مستقبلية عن:**
- أثر التمكين الإداري على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية: دراسة تطبيقية.
- بناء تصور مقترح حول أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في وزارة الكهرباء والماء الكويتية: دراسة تطبيقية.

### قائمة المراجع

#### أولاً: المراجع العربية:

- أحمد فايد نور الدين. (٢٠١٥). التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- بدر لافي الشلال المطيري. (٢٠١٦). أثر الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة على فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.
- جراح هادي فلاح العجمي. (٢٠١٨). دور نظام الرقابة الداخلية في ضبط الإنفاق في وزارة الأشغال العامة الكويتية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.
- جلال الدين سليمان جبريل عثمان. (٢٠١٥). النظام المحاسبي المحوسب: دراسة حالة على وزارة الداخلية - الشؤون المالية - إدارة المشتريات. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
- جلال فالح عبد الله العلاطي. (٢٠١٧). تقييم فاعلية الرقابة المالية الداخلية في ترشيد الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بدولة الكويت. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- رغد موفق محمد القاضي. (٢٠١٩). أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في ظل تقنيات نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.
- عبد الله فهد محمد العجمي. (٢٠١١). تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة المواني في دولة الكويت وإمكانية تطويره. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- علي طه علي باجسير؛ حياة عطا المنان محمد سعيد. (٢٠٢٠). تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٤١)، ١٠٩ - ١٣٦.
- عمار بن عبد الله العمار. (٢٠١٤). الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
- غاشوش، عابدة؛ لقصير مريم. (٢٠١١). دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- محمد إبراهيم محمد المدوب. (٢٠٢٠). مدى فاعلية الأنشطة الرقابية الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية: من وجهة نظر مفتشي ديوان الرقابة المالية والإدارية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.
- مشاري نادر العتيبي. (٢٠١٥). دراسة وتقييم النظام المحاسبي الحكومي الكويتي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.
- نور الدين، أحمد فايد. (٢٠١٥). التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

هاجر عبد الحميد عثمان الوادي؛ مرعي حسن بني خالد. (٢٠٢١). دور الرقابة المالية لديوان المحاسبة على نفقات العلاج خارج دولة الكويت: دراسة حالة وزارة الصحة. *المجلة العربية للإدارة*، ٤١ (١)، ٣١١-٣٣١.

يوسف محمد المطيري. (٢٠٢٠). أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ٢١ (٣)، ٢١٥-٢٤٤.

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Andrayanti, I. (2019). Internal Control Analysis towards the Accounts Receivable Accounting System at STIAMI Institute. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, 1(1), 1-11.
- Askary, S., Abu-Ghazaleh, N., & Tahat, Y. A. (2018, October). *Artificial Intelligence and Reliability of Accounting Information*. Conference on e-Business, e-Services and e-Society, (pp. 1-11). Cham: Springer.
- Sumaryati, A., Novitasari, E. P., & Machmuddah, Z. (2020). Accounting Information System, Internal Control System, Human Resource Competency and Quality of Local Government Financial Statements in Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)*, 7(10), 795-802.
- Teru, S. P., & Hla, D. T. (2015). Appraisal of Accounting Information System and Internal Control Frameworks. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 5(9), 1-3.
- Wassie, F. A. (2019). The Role of Effective Accounting System on Import-Export Trade in Ethiopia: The Case of Anbessa Shoe Share Company. *International Economics and Business*, 5(2), 22-36.
- Widyaningsih, A. (2015). The Influence of Internal Control System on the Financial Accountability of Elementary Schools in Bandung, Indonesia. *Journal of Finance and Accounting*, 6(24), 89-96.
- Yusuf, M., & Kanji, L. (2020). Effect of Internal Audit and Accounting Information System on the Effectiveness of Internal Control. *ATESTASI: Scientific Journal of Accounting*, 3(2), 120-125.